ضمن توصيات مؤتمر شهداء الواجب

الدعوة إلى إنشاء أمانة عامة لرعاية أسر الشهداء

من شأن الأمانة أن تتولى مهمة التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والأهلية والأفراد لرعاية أسر الشهداء.

دعا مؤتمر شهداء الواجب وواجب المجتمع، إلى إنشاء أمانة عامة لأسر الشهداء، تكون ممثلة من الجهات ذات الاختصاص، وتعمل على كل ما من شأنه العناية بهذه الفئة، وتتولى التنسيق بين مختلف الجهات في مجال رعاية أسر الشهداء، من المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الأفراد.

جاء ذلك في التوصيات التي أطلقها المؤتمر الذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، وافتتحه معالي وزير التعليم العالي، رئيس مجلس الجامعة د.خالد بن محمد العنقري، بمقر الجامعة بالرياض، وحضر حفل الافتتاح سعادة نائب محافظ المؤسسة العامة للتقاعد لشؤون المتقاعدين، الأستاذ عبدالله بن علي العجاجي.

الجامعة

قال معالي مدير الجامعة، الدكتور سليمان أبا الخيل، إن المؤتمر يأتي كتظاهرة علمية وطنية استراتيجية ذات أبعاد دينية وشرعية، واجتماعية، واقتصادية، وأمنية، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ملك الإنسانية والإسلام والسلام، وتؤديه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتراه من أهدافها وواجباتها الأساسية، إبرازًا لجهود فئة غالية على أبناء هذا المجتمع، ألا وهم شهداء الواجب، وذوووهم من الأبناء والآباء والأمهات والأقرباء.

وأعلن معالي مدير الجامعة عن العديد من المبادرات التي من شأنها أن تسهم في رفع معنويات أسر الشهداء وذويهم، ومنها قبول أبناء الشهداء دون قيد أو شرط، ومنحهم التصاريح الإدارية، وإخراج البطاقات لهم من المكتبة المركزية دون شروط أو ضوابط تخصهم.

من جهة أخرى، أكد د.عبدالرحمن بن حمد الداود، وكيل الجامعة للدراسات والتطوير والاعتماد الأكاديمي، رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر، أن هذه البلاد المباركة منَّ الله عليها بقيادة حكيمة تهتم بأبنائها، وتتفقد احتياجاتهم، وتقف معهم في سرائهم وضرائهم، ويقابل الأبناء هذا الموقف بمواقف تدل على الوفاء للقيادة والتلاحم معها، والوقوف صفًا واحدًا ضد من يريد بالبلاد شرًا.

وألقى محمد لفا ماطر المطيري، شقيق شهيد الواجب، نايف لفا المطيري، كلمة ذوي الشهداء، والتي أكد خلالها اهتمام ولاة الأمر برعاية أبنائهم والعناية بهم في كل مناسبة، ولا سيما إذا كانت المناسبة غالية وعزيزة، كالاهتمام بمن قدموا أرواحهم في الدفاع عن الدين والوطن وولاة الأمر. فهم الشهداء الذين أكرمتهم القيادة الحكيمة بصفة شهداء الواجب، مستندة في ذلك إلى النصوص الشرعية والتوجيهات الإسلامية.

المؤسسة العامة للتقاعد

شاركت المؤسسة العامة للتقاعد في مؤتمر شهداء الواجب وواجب المجتمع من خلال ورقة عمل قدمها الأستاذ نايف العتيبي، مساعد مدير إدارة تسوية معاشات العسكريين، بعنوان «دور المؤسسة العامة للتقاعد في خدمة شهداء الواجب»، أوضح خلالها الدور المهم الذي تؤديه المؤسسة في خدمة هذه الشريحة الغالية من أبناء الوطن. حيث نالت المؤسسة العامة للتقاعد شرف المشاركة في تفعيل الأوامر الملكية الصادرة بهذا الشأن، وذلك بعد صدور الأمر الملكي الكريم رقم أ/١١١ وتاريخ ١٤٢٤/٥/٥ هـ، المتضمن تكريم الشهداء والمصابين من العسكريين في كل القطاعات في أثناء عمليات مكافحة الإرهاب ومنحهم العديد من المزايا المالية والمعنوية، وما سبقه من صدور الأمر الملكي الكريم رقم أ/٤ وتاريخ ١٤٢٠/١/١٢ هـ بالموافقة على تحديد الضوابط التي تحدد المستحقين فعليًا لهذه المكرمة.

وقد قامت المؤسسة بدور فاعل ضمن اللجان التي أمر بها ولاة الأمر في تحديد الضوابط لمستحقي هذه المكرمة حتى صدر الأمر الملكي الكريم رقم ١٠٠٩٨/م، وتاريخ ١٤٢٦/٨/١٤هـ بالموافقة على ما تضمنه محضر اجتماع اللجان والعمل بموجبه.

ووفقًا لما تضمنته الأوامر الملكية الكريمة وما يقضي به نظام التقاعد العسكري، بشأن تسوية الاستحقاقات التقاعدية لشهداء الواجب، فقد تشرفت المؤسسة ومنسوبوها بتسوية هذه الحقوق التقاعدية، وذلك على أساس تخصيص معاش تقاعدي لأسرة الشهيد يعادل راتب أعلى درجة في الرتبة التالية للرتبة التي كان يشغلها قبل وفاته، كما يتم صرف البدلات الأخرى، كما لو كان الشهيد على رأس عمله، ويحظى موضوع شهداء الواجب بقدر كبير من العناية والمتابعة على مختلف المستويات بالمؤسسة.

سعادة نائب محافظ المؤسسة العامة للتقاعد لشؤون المتقاعدين الأستاذ عبدالله بن علي العجاجي خلال حفل الافتتاح

المؤسسة العامة للتقاعد أكدت حرصها على مساعدة هذه الفئة الغالية من خلال مشاركتها بالمؤتمر

الأستاذ نايف بن زين العتيبي مساعد مدير إدارة تسوية معاشات العسكريين خلال تقديم ورقة عمل المؤسسة

فقد قامت المؤسسة العامة للتقاعد بمخاطبة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، مبدية استعدادها بكل إمكاناتها المتاحة، لإنجاز صرف مستحقات أسر الشهداء بالسرعة والخدمة المطلوبة، وذلك عرفانًا من المؤسسة لما قدمه هؤلاء الرجال من تضحيات كبيرة في خدمة الدين ثم المليك والوطن، وحرصًا منها على متابعة سرعة إنجاز المعاملات الخاصة بهم، ومتابعة جميع ما يخصهم في هذا الشأن، كلفت المؤسسة الإدارة العامة لخدمات المتقاعدين بهذه المهمة الجليلة، وأكدت أهمية التنسيق المتواصل مع الجهات المعنية المختصة، بما في ذلك مكتب الشهيد بوزارة الداخلية، وجهات عملهم السابقة التي كانوا يعملون بها، بما يحقق سرعة إرسال جميع المستندات اللازمة، وتذليل ما قد ينشأ من معوقات تحول دون إنجاز وإنهاء معاملاتهم بيسر وسهولة، وضمان استمرار صرف استحقاقاتهم التقاعدية الشهرية دون انقطاع أو تأخير، إيمانًا من المؤسسة بواجبها تجاه شهيد الواجب وأسرته.

كما أن من ضمن اهتمامات المؤسسة أيضًا متابعة حقوق شهداء الواجب، حيث أعدت قاعدة بيانات تتضمن اسم الشهيد، وأسماء المستفيدين من أسرته، ومستحقاتهم التقاعدية، وعناوينهم، وأماكن وجودهم، بما يكفل سهولة التواصل معهم وسرعته، مع التحديث المستمر لهذه البيانات، تبعًا لما يطرأ على أحوال المستفيدين من مستجدات، وما يرد من معلومات، وفقًا للتنسيق مع الجهة المختصة في القطاعات العسكرية.

معالي وزير التعليم العالي أثناء زيارته لجناح المؤسسة العامة للتقاعد بالمعرض المصاحب للمؤتمر

د.أبا الخيل:

قبول أبناء الشهداء بالجامعة دون شرط، ومبادرات أخرى لرفع معنويات أسر الشهداء

٥٥ بحثًا وورقة عمل تمت إجازتها واستعراضها في المؤتمر، شكلت سجلاً علميًا حافلاً للمؤتمر

لم تقف الإدارة العامة لخدمات المتقاعدين عند إنجاز معاملات شهداء الواجب فقط، وإنما تعدى ذلك إلى التواصل مع أسر الشهداء، والمتغيرات التي تطرأ عليهم حتى لا يؤدي ذلك إلى إيقاف استحقاقهم، وكذلك تعيين منسق دائم وعلى مستوى عال بين المؤسسة العامة للتقاعد ومكتب شهيد الواجب التابع لوزارة الداخلية، وكذلك جميع القطاعات العسكرية لتبادل المعلومات الخاصة بشهداء الواجب، وما يطرأ على المستفيدين من متغيرات بهدف تحديث بياناتهم أولاً بأول.

يعد التواصل مع ورثة شهداء الواجب بالنسبة إلى المؤسسة واجبًا أولاه ولاة الأمر جل اهتمامهم، ولذا خصصت المؤسسة هاتفًا مباشرًا للربط بينها وبين أسر الشهداء.

في ضوء ما صدر به الأمر السامي الكريم رقم ١١١/١ وتاريخ ١٤٢٤/٥/٥هـ بشأن تكريم الشهداء والمصابين من العسكريين في كل الجهات العسكرية في أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، وما تضمنه من صرف جميع البدلات التي كان الشهيد يتقاضاها لأسرته كما لو كان على رأس عمله، حسبما سبقت الإشارة إليه.

وحيث إن المؤسسة العامة للتقاعد تؤدي دورها فيما يخصها مما نص عليه الأمر السامي الكريم ونظام التقاعد العسكري بشأن حقوق شهداء الواجب من معاشات تقاعدية، وفقًا لذلك، فإنه حرصًا من المؤسسة على سرعة صرف مستحقاتهم والتيسير عليهم باختصار إجراءات الصرف، قامت بالتنسيق مع الإدارة العامة للمقررات والقواعد، بحيث تتولى المؤسسة نيابة عن هذه الإدارة صرف المزايا المالية الإضافية التي نص عليها الأمر السامي لأسرة شهيد الواجب، وأن تتم تسوية الحسابات معهم لاحقًا، وفق الآلية المتبعة.

التوصيات

أوصى المؤتمرون برفع برقية شكر وتقدير وثناء ودعاء لمقام خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على كريم رعايته لهذا المؤتمر، وتوجيهاته السديدة للعناية والرعاية التي يلقاها ذوو شهداء الواجب، وبرقية مماثلة لسمو ولي عهده الأمين، صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، على مواقفه المشهودة، وثالثة لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، على اهتمامه المباشر بشهداء الواجب ورعايته لذويهم، ورابعة لمعالي وزير التعليم العالي رئيس مجلس الجامعة، الأستاذ د.خالد بن محمد العنقري، لتشريفه حفل الافتتاح ودعم الجامعة في هذه المناسبة وغيرها.

كما أكدوا التأييد المطلق لولاة الأمر، حفظهم الله، في نهجهم في التعامل مع شهداء الواجب وذويهم، مقترحين إنشاء أمانة عامة لأسر الشهداء لرعايتهم والاهتمام بهم، مثمنين مبادرة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، التي أعلن عنها معالي مدير الجامعة بخصوص قبول أبناء شهداء الواجب دون قيد أو شرط، وداعين المؤسسات الأخرى لتحذو حذوها.

ودعا المؤتمر إلى إصدار سجل شرفي عن شهداء الواجب، تتولى طباعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويتم العمل على تحديثه بشكل دوري، والتوسع في مفهوم شهداء الواجب، ليشمل كل من يقتل وهو يؤدي واجبه الوطني، سواء كان من العسكريين أو المدنيين داخل المملكة أو خارجها، إضافة إلى العمل على غرس الولاء لله ورسوله، ولولاة الأمر، وحب الوطن في نفوس النشء، وذلك في أثناء مراحل التعليم، وتقنين مناهج التعليم ومقرراته ما يلفت النظر لمكانة شهداء الواجب وذويهم.

كما حث المؤتمر الخطباء والدعاة على بيان حقوق الوطن، وولاة الأمر، وشهداء الواجب، وذويهم، ونبذ فكر التطرف والغلو والتكفير، والدعوة إلى الوسطية والاعتدال. كما أوصى بأهمية انبثاق فعاليات سنوية من المؤتمر، لتكون بمثابة ترسيخ للمفاهيم والتصورات الشرعية.

وتم تأكيد أهمية إنشاء الصناديق الوقفية، وفق الأنظمة التي تراها الجهات المختصة لدعم ذوي الشهداء ومساعدتهم، وحث الأفراد والمؤسسات لتحقيق ذلك، إضافة إلى دعوة المؤسسات العلمية والمراكز البحثية لتحليل الأوضاع الحالية والمستقبلية لأسر الشهداء في مناطق المملكة المختلفة، للوقوف على الصورة الاجتماعية الكاملة، ورفع هذه الدراسات لصانعي القرار والمخططين، والعناية بتأهيل ذوي الشهداء وتدريبهم ليكتسبوا قدرًا أكبر من المهارات والمؤهلات.

كما أبرزت التوصيات أهمية تقديم الخدمات والبرامج بطريقة مهنية احترافية، تبعد الإحساس بالضعف والعطف لدى أسر الشهداء، مراعاة لمشاعرهم، واهتمامًا بهم، وتطوير أساليب تقديم الرعاية لأسر الشهداء ووسائلها، ووضع خطة ثقافية وإعلامية لترسيخ المفاهيم الشرعية والاجتماعية التي تحقق تفاعل المواطنين مع شهداء الواجب وذويهم، وإبراز الجهود الكبرى التي قام بها ولاة الأمر، حفظهم الله، في رعاية ذوي الشهداء.

أكد المؤتمرون أهمية إنشاء موقع شبكي إلكتروني خاص بشهداء الواجب وذويهم، يوثق سير الشهداء، ويحقق التواصل والتفاعل مع ذويهم، وحث وسائل الإعلام على التذكير بحقوق الشهداء وأسرهم، وإبراز التقدير الشرعي والمجتمعي لهم، واستثمار المناسبات الوطنية للتذكير بالشهداء وذويهم، والتوسع في تكريم الشهداء، بإطلاق أسمائهم على المساجد، والمدارس، والشوارع، والأحياء.

كما دعا المؤتمر إلى السعي لوضع الأنظمة الرسمية التي تمنح التميز المعنوي والمادي، لأسر الشهداء في الخدمات التعليمية، والصحية، والاجتماعية، وأوصى بطباعة البحوث المتميزة من أبحاث المؤتمر بشكل مستقل، بجانب تكوين لجنة لمتابعة توصيات المؤتمر، والعمل على تنفيذ ما جاء فيها. ■

الأزمة المقبلة لبرامج التقاعد والتأمينات الاجتماعية

عبدالعزيز بن حمد العويشق
مقال بصحيفة الوطن

كيف سيتحول تحسن الظروف المعيشية للموظفين إلى عبء على برامج التقاعد والتأمينات الاجتماعية؟ وهل ستتمكن تلك البرامج من الوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين، خصوصًا خلال الأزمات الاقتصادية؟

كم من الموظفين حاولوا الحصول على معاش تقاعدي ولكنهم فوجئوا بالرفض لسبب فني أو آخر، إما لأنهم لم يستوفوا المدة المطلوبة، أو لأن جزءًا من خدماتهم لم يحسب لأغراض التقاعد لسبب ما، أو لأن جزءًا منها كان خارج نطاق أحد نظامي التقاعد «معاشات التقاعد لموظفي الدولة والتأمينات الاجتماعية لمن سواهم»، أو كليهما، أو أن خدمتهم كانت موزعة على النظامين، لكنهم لم يتمكنوا من ضم خدماتهم فيهما بما يمكنهم من الحصول على معاش تقاعدي؟

وكم من الموظفين يقلق بأن معاشه التقاعدي، عندما يحصل عليه فعلاً، سيكون كافيًا لاحتياجاته في خريف حياته واحتياجات أسرته بعد وفاته؟

أكاد أجزم بأنهم كثيرون، ليس فقط لدينا، بل العالم أجمع.

ومع أن مثل هذه الأسئلة تقض مضاجع أصحابها، وتبعث على القلق والاستياء، إلا أنها تعد مشكلات يسيرة نسبيًا مقارنة بالأزمة المستقبلية التي يتوقعها الخبراء في ملاءة كثير من برامج التقاعد والتأمينات الاجتماعية، في معظم أنحاء العالم، لأسباب ديموغرافية واكتوارية عديدة، فضلاً عن التقلبات الاقتصادية وتأثيرها في مردود استثمارات تلك البرامج، والأخطاء الشائعة في قرارات الاستثمار فيها.

ومن حسن الحظ أن الأزمة على صعوبتها ليست مستحيلة الحل. ولأن لدينا فسحة من الوقت قبل وقوع الأزمة، من الأفضل وضع الحلول الآن. وكما قال الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون لدى مناقشة أزمة التأمينات الاجتماعية في الولايات المتحدة منذ سنوات، فإن من الأفضل «أن نصلح السقف والشمس ساطعة» بدلاً من الانتظار إلى أن ينهار السقف وقت العاصفة، وتصبح فرصة إصلاحه أكثر صعوبة.

ويمكن إرجاع الأزمة المستقبلية في برامج التقاعد والتأمينات إلى أسباب عدة أهمها:

- العامل الديموغرافي: يشكل هذا العامل التحدي الرئيس لبرامج التقاعد والتأمينات، ويتعلق بنسبة عدد العاملين الذين يدفعون حصتهم الشهرية في تلك البرامج إلى عدد المستفيدين منها الذين يتقاضون معاشات منها، ففي الوقت الحاضر «في دول مجلس التعاون» هناك نحو خمسة موظفين على رأس العمل مقابل كل صاحب معاش، لكن هذه النسبة ستنخفض خلال العقدين المقبلين إلى نحو ثلاثة موظفين لكل صاحب معاش. والفرق الكبير بينهما يعني عبئًا مضاعفًا على برامج التقاعد.
- العامل الاكتواري: يشير بشكل أساس إلى زيادة العمر المتوقع لأصحاب المعاشات، فمن حسن حظ مواطني دول المجلس أن العمر المتوقع ارتفع بنسبة كبيرة «نحو ٢٠٪ خلال جيل واحد»، نتيجة تحسن الظروف الصحية والطبية للمنطقة والعالم. وهذا أمر محمود، وإن كان يعني عبئًا إضافيًا على برامج التقاعد والتأمينات التي تم تصميمها خلال فترة سابقة.
- عامل التضخم وانخفاض القيمة الشرائية: تظل شريحة المتقاعدين أكثر الفئات تضررًا من عاملي التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للعملة، سواءً في حالات التخفيض الرسمي أو الفعلي للعملة مقابل العملات الأجنبية.
- التقلبات الاقتصادية وتأثيرها في مردود الاستثمار: عانت برامج التقاعد والتأمينات الاجتماعية الأزمة المالية الحالية بشكل متفاوت من دولة إلى أخرى، حسب سياساتها الاستثمارية والظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة.
- الكفاءة في برامج الاستثمار: مع الأسف لا تشتهر برامج التقاعد والتأمينات الاجتماعية، مع بعض الاستثناءات المهمة، بكفاءتها في الاستثمار أو الإدارة، خصوصًا في الحالات التي تغيب فيها الشفافية، أو التي لا رقابة مباشرة من أصحاب الشأن على أدائها.

وهناك حلول جاهزة لدى بعضهم لحل الأزمة المتوقعة في برامج التقاعد والتأمينات، تتمثل في ثلاثة أقطاب:

- زيادة موارد تلك البرامج عن طريق زيادة حصة الموظف التي يسهم بها في البرنامج، أو حصة صاحب العمل، أو كليهما، أو تقديم دعم حكومي لها.
- تخفيض المزايا التي تقدمها برامج التقاعد والتأمينات الاجتماعية للمستفيدين، لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها.
- تخصيص تلك البرامج، بأن توكل إدارتها إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بإشراف مباشر من الموظف المعني.

ولكل من هذه الحلول مزايا وعيوب، ما يجعل من الصعب تبني أي منها، فالحل الأول مكلف للموظف وصاحب العمل والحكومة، ويضعف تنافسية الاقتصاد، ولا يعطي لتلك البرامج حافزًا لتحسين أدائها. والحل الثاني يعني تخفيض مستوى المعيشة للمتقاعدين ومن يعولونهم. أما الحل الثالث فلا يتلاءم إلا مع القلة القادرين على إدارة برامجهم التقاعدية بأنفسهم، فضلاً عن أن ثقة كثيرين في البنوك محدودة.

ولذلك فإن الحل المطلوب ليس جاهزًا مع الأسف، ويتطلب الكثير من البحث والنقاش الهادئ. وربما كان مجلس الشورى، وغالبية أعضائه من المتقاعدين كما أظن، مكانًا ملائمًا للبحث عن الحل، والذي قد يكون مزيجًا سلسًا من هذه الأقطاب الثلاثة التي ذكرتها.